قابل للعدم لانه قد يشوهد عدم كل واحد منهما بوجود ضده في كثير
من الاجرام فلزم استواء الاجرام كلها في ذلك واذا ثبت حدوثهما
واستحالت وجودهما في الازل لزم حدوث الاجرام واستحالت
وجودها في الازل قطعا لاستحالت انفكاكها عن الحركة والسكون
وبالجملة فحدوث احد المتلازمين يستلزم حدوث الاخر ضرورة
واذا استبان بهذا حدوث العالم لزم افتقاره الى محدث اذ لو
حدث لنفسه لزم اجتماع امرين متنافيين وهما الاستواء
والرجحان بلا مرجح لان وجود كل فرد من افراد العالم مساو لعدمه
وزمان وجوده مساو لغيره من الازمنة ومقداره المخصوص مساو
لسائر المقادير ومكانه الذي اختص به مساو لسائر الامكنة وجهة
المخصوصة مساوية لسائر الجهات وصفته المخصوصة مساوية
لسائر الصفات فهذه انواع كل واحد منها قد اوان متساويان
فلو حدث احدهما لنفسه بلا محدث لترجح على مقابله مع انه
مساو له اذ قبول كل جرم لهما على حد السواء فقد لزم انه لو وجد
شيء من العالم لنفسه بلا موجد اجتمع الاستواء والرجحان
المتنافيين وذلك محال فاذا الولا مولانا عز وجل الذي
خص كل فرد من افراد العالم بما اختص به لما وجد شيء من العالم
فسبحان من اوضح بوجوب وجوده افتقار الكائنات كلها
اليه تبارك وتعالى جل وعلا فقولي لزم ان يكون احد الامرين
المتساويين اعني بهما الوجود والعدم والمقدار المخصوص وغيره
ونحو ذلك مما ذكرناه انفا وباقي الكلام واضح وبالله التوفيق
واما برهان وجوب القدم لله تعالى فلانه لو لم يكن قديما
لكان حادثا فيفتقر الى محدث فيلزم الدور والتسلسل

يعني



يعني اذا ثبت وجود مولانا جل وعز بما سبق من البراهين
وهو افتقار الكائنات كلها اليه جل وعلا فانه يجب له عز وجل
القدم القدم وبرهان انه لو لم يكن قديما لكان حادثا فالوجوب
انحصار كل موجود في القدم او الحدوث فهما امران متنافيان احدهما
تعين الاخر والحدوث على مولانا جل وعز مستحيل لانه يستلزم
ان يكون له محدث لما عرفت في حدوث العالم ثم محدثه لابد وان
يكون مثله فيكون حادثا قبله ايضا محدث ويلزم ايضا في هذا
المحدث ما لزم في الذي قبله من الافتقار الى محدث اخر وهكذا
فان انحصر العدد لزم الدور لان المحدث الاول يلزم
ان يكون بعض من بعده ممن احدثه هذا الاول او احدثه من
استند وجوده اليه مباشرة او بواسطة واستحالة الدور
ظاهرة لانه يلزم عليه ايضا تقدم كل واحد من المحدثين على
الاخر وتاخره عنه وذلك جمع بين متنافيين بل ويلزم عليه
ايضا تقدم كل واحد منهما على نفسه بمرتبتين وذلك تهافت
لا يعقل وان لم ينحصر العدد وكان قبل كل محدث محدث
اخر قبله لزم التسلسل وهو ايضا محال لانه يؤدي الى فراغ
ما لا نهاية له وذلك لا يعقل واذا استحال الحدوث على مولانا
جل وعز وجب له القدم وهو المطلوب واما برهان وجوب
البقاء له تعالى فلانه لو امكن ان يلحقه العدم لانتفى
عنه القدم لكون وجوده حينئذ جائز لا واجبا وجائزا لا
يكون وجوده الا حادثا كيف وقد ثبت قديما وجوب
قدمه تعالى لاشك ان وجوب القدم مستلزم لوجوب
البقاء فلما قام البرهان على وجوب قدمه عز وجل وجب بقاؤه

فراغ

وجوب ٧
بين ٢

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)